المحاضرة الأولى: مدخل للتحليل المالي

يساعد التحليل المالي المستثمرين على وضع الاستراتجيات المناسبة وضبط أهدافهم وذلك بالاعتماد على مجموعة من البيانات المتحصل عليها من قوائم مختلفة، فقبل الخوض في فصول الدراسة سنحاول أولا التطرق إلى عموميات التحليل المالي من خلال تعريفه، تطوره، أهدافه، أهميته، خصائصه، المستفيدون منه، شروط التحليل المالي ومصادر بياناته.

1-مفهوم التحليل المالي:

التحليل المالي هو تحويل البيانات الواردة بالقوائم المالية والبيانات المحاسبية إلى معلومات تفيد في اتخاذ القرارات، كما يعرف بأنّه دراسة القوائم المالية بعد تبويبها وباستخدام الأساليب الكمية، وذلك بهدف إظهار الارتباطات بين عناصرها والتغيرات الطارئة على هذه العناصر وحجم وأثر هذه التغيرات[1].

2-تطور التحليل المالي:

لقد ظهر التحليل المالي منذ بداية ظهور الوظيفة المالية كوظيفة مستقلة، وقد برز على وجه التحديد للوجود عام 1900 حينما أجريت دراسات ميدانية باستخدام التحليل المالي لدراسة الوضع المالي للمنشآت. وكان ذلك في الولايات المتحدة الأمريكية، حينما أجريت دراسة على 981 شركة من خلال استخدام سبعة نسب مالية لدراسة وضع هذه الشركات، ثم ساير التحليل المالي الوظيفة المالية بشكل عام بوصفه الأساس في تطوير هذه الوظيفة، كما أنّه ساير التطورات التي حصلت في الوظيفة المالية والمحاسبية على حد سواء، بحيث أصبح بعد الحرب العالمية الثانية القاعدة الأساسية التي انطلقت منها وظيفة الإدارة المالية ووظيفة المحاسبة إلى أن أصبح جزءً لا يتجزأ من الإدارة المالية وموضوعا مستقلا بذاته[2].

3-أهداف التحليل المالي:

يمكن تحديد أهداف التحليل المالي في العناصر الآتية:[3]

-يعتبر التحليل المالي وسيلة لتقييم الوضع المالي للمنشأة بشكل عام والوضع النقدي بشكل خاص.

-يضمن التحليل المالي تقييم الموقف الاستراتيجي للمنشأة من خلال تحديد نقاط القوة والضعف في بيئة المنشأة الداخلية، وتقييمه للفرص والتهديدات في بيئة المنشأة الخارجية.

---

[1] منير شاكر محمد، اسماعيل اسماعيل، عبد الناصر نور، **التحليل المالي: مدخل صناعة القرارات**، الطبعة 1، مطبة الطليعة، عمان، 2000، ص: 12 .

[2] عبد الستار مصطفى الصياح، سعود جايد مشكور العامري، **الإدارة المالية**، الطبعة3، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص: 47.

[3] حمزة محمود الزبيدي، **التحليل المالي: تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل**، مؤسسة الوراق، الأردن، 2000، ص ص: 20-22.

-يضمن التحليل المالي مقارنة البيانات والمعلومات الفعلية مع البيانات والمعلومات المخططة وتحديد الانحرافات وبالتالي تحليلها ومعرفة أسبابها باستخدام بعض الأساليب الفنية وصياغة النماذج.

-يساعد التحليل المالي في تمكين إدارة المنشأة في رسم أهدافها وسياساتها وبالتالي يضمن لها الدقة في إعداد الخطط السنوية اللازمة لمزاولة النشاط الاقتصادي.

-اكتشاف الفرص الاستثمارية الجديدة سواءً من داخل المنشأة أو خارجها.

-يُمَكِن التحليل المالي من خلال نتائجه في التنبؤ باحتمالات تعرض المنشأة إلى ظاهرة الفشل وما تقود إليه من إفلاس وتصفية.

-يتناول التحليل المالي مخرجات النظام المحاسبي للوحدات المحاسبية المختلفة، وبالتالي يمد مستخدمي القرارات في المجتمع بالمؤشرات التي ترشد سلوكياتهم لاتخاذ القرارات الرشيدة.

-يساعد التحليل المالي في توقع مستقبل منشآت الأعمال من حيث تحديد مؤشرات نتائج الأعمال المتعلقة بها، وبالتالي معرفة الإجراءات المناسبة لتجنب إفلاسها وإنقاذ أصحابها من خسائر محتملة.

-يساعد التحليل المالي في تحديد العوامل المؤثرة في القيمة السوقية لأسهم المنشأة وفيما إذا كانت هذه العوامل تتسم بالديمومة والاستقرار أو أنّها حالة مؤقتة، حيث يعتبر هذا المجال من أهم المجالات التي يضمنها التحليل المالي باعتبار أنّ تعظيم القيمة السوقية لأسهم المنشأة أو تعظيم ثروة الملاك بمفهوم تعظيم القيمة السوقية للأسهم العادية هو الهدف الاستراتيجي الذي تدور حوله كل قرارات الإدارة الرشيدة.

4-أهمية التحليل المالي:

يمكن حصر أهمية التحليل المالي في النقاط الآتية:[1]

-تحديد مدى كفاءة الإدارة في جمع الأموال من ناحية وتشغيلها من ناحية أخرى.

-الحصول على مؤشرات تبين فعالية سياسة الشركة وقدرتها على النمو.

-التحقق من مدى كفاءة النشاط الذي تقوم به الشركة.

-المساعدة في عملية التخطيط المالي للشركة.

-مؤشر على نجاح أو فشل إدارة الشركة في تحقيق الأهداف المرجوة.

-مؤشر للمركز المالي الحقيقي للشركة.

-إعداد أرضية مناسبة لاتخاذ القرارات الملائمة.

5-خصائص التحليل المالي:

---

[1] فهمي مصطفى الشيخ، **التحليل المالي**، الطبعة1، دون دار النشر، فلسطين، 2008، ص:03.

تتمثل خصائص التحليل المالي في العناصر الآتية:[1]

-يعتمد التحليل المالي على القوائم المالية والمصادر الأخرى كأساس للدراسة والتحليل، وهي عادة تتضمن بيانات متعلقة بالماضي.

-يتضمن التحليل المالي إعادة تبويب بعض البنود في القوائم المالية بطريقة تسمح بعملية التحليل.

-تنوع الأساليب التي يمكن الاعتماد عليها عند تحليل القوائم المالية.

-إنّ التحليل المالي لا يقتصر على حساب المؤشرات والنسب وإنّما يسعى إلى البحث إلى ماوراء هذه المؤشرات والنسب من مدلولات تساعد في اتخاذ القرار، حيث لا يقتصر دور التحليل المالي على احتساب هذه النسب وإنّما تكون الوظيفة الأهم والأساسية تفسير هذه النسب واستنباط العلاقة بين هذه النسب والمؤشرات.

6-المستفيدون من التحليل المالي:

من أهم الجهات المستفيدة من التحليل المالي مايأتي:[2]

6-1-الإدارة المالية في المنشأة:

يساعد التحليل المالي المدير في تحديد مواطن القوة والضعف وتصحيح الأداء لغرض تحقيق الهدف الأساسي وهو تعظيم قيمة المنشأة، وقد يتطلب ذلك العمل على زيادة حجم المبيعات أو رفع أسعارها أو خفض الأنواع المختلفة من التكاليف لغرض زيادة هامش الربح. ومن جهة أخرى فإنّ اهتمام الإدارة المالية بالسيولة يجعلها تتابع نتائج التحليل المالي لتمكينها من الوفاء بالتزاماتها عند الاستحقاق، كما قد تجد أنّه من الضروري زيادة كفاءة تحصيل ديونها من الزبائن.

6-2-الدائنون:

يقوم الموردون بالتحليل المالي للمنشأة قبل أن يتخذوا قرارات توريد المواد الأولية وبيعها على الحساب، وكلما قصر أجل البيع الآجل كلما اهتم المورد بتحليل السيولة، في حين كلما زاد أجل البيع الآجل كلما اهتم المورد بتحليل الربحية. كما تتولى المصارف الاستعلام عن المركز الائتماني للمنشأة قبل تقديم التسهيلات المصرفية.

6-3-المستثمرون:

---

[1] محمد قاسم خصاونة، **أساسيات الإدارة المالية**، الطبعة 1، دار الفكر ناشرون وموزعون، الأردن، 2011، ص:39.

[2] أسعد حميد العلي، **الإدارة المالية: الأسس العلمية والتطبيقية** ، الطبعة 1، دار وائل للنشر، الأردن، 2010، ص:77.

مهما كانت طبيعة المستثمر فإنّه يفضل اتخاذ قرار الاستثمار(شراء أسهم الشركة) استنادا إلى دراسة تعتمد جزئيا على مؤشرات التحليل المالي وهي: الربحية، السيولة، انخفاض المخاطرة، المديونية...الخ

4-6-أسواق المال:

من متطلبات إدراج الشركات لتداول أسهمها في الأسواق المالية هو نشر كشوفات مالية لسنتين متعاقبتين، وتقوم أسواق المال بتحليل هذه الكشوفات ونشرها في دوريات ونشرات لتوضيح الأداء التاريخي للمنشآت ومساعدة المستثمرين والمهتمين في اتخاذ قراراتهم وفق أسس علمية.

5-6-الدولة:

تستخدم بعض المؤسسات التابعة للدولة مؤشرات التحليل المالي في رقابة الأسعار، وفي تحصيل الضرائب ورقابة المنشآت التي تتمتع بدعم حكومي، كما تستخدم مؤشرات التحليل المالي في إعداد الخطط المستقبلية على المستوى الكلي أو القطاعي.

7-شروط التحليل المالي:

ينبغي أن تتوفر في التحليل المالي شروط معينة ليصبح نموذجيا، ومن ثم الاعتماد عليه في عملية اتخاذ القرار، ومن هذه الشروط:[1]

-يجب أن تتوفر في التحليل المالي المرونة، أي قابليته للتغيير بين فترة وأخرى بحيث يتلاءم مع متطلبات التغير الحاصلة في الفترة.

-يجب أن يكون التحليل المالي شاملا لأنشطة الشركة بحيث يظهر المؤشرات المختلفة عن نشاطات المنشأة، ولا يمنع من أن يكون التحليل المالي جزئيا إذا اقتضت الضرورة اتخاذ قرار معين في نشاط معين[2].

-يجب أن يكون التحليل المالي اقتصاديا في التكاليف والجهد وكذلك في الوقت.

-يجب أن يركز التحليل المالي على التنبؤ في المستقبل وليس على أساس دراسة الظروف التاريخية للشركة، ويكون التنبؤ إما قصير الأجل أو طويل الأجل.

-يجب أن يمتاز التحليل المالي بالسرعة من ناحية الإنجاز لكي لا يجعل من البيانات والمعلومات متقادمة من ناحية الوقت.

---

[1] عبد الستار مصطفى الصياح، سعود جايد مشكور العامري، مرجع سبق ذكره، ص ص: 50-51.

-يجب أن تكون الأداة المستخدمة في التحليل فعالة وموضوعية وحديثة لكي يتم التوصل إلى نتائج واقعية ودقيقة.

8-مصادر البيانات اللازمة للتحليل المالي:

لا يكتفي المحلل المالي بدراسة قائمة المركز المالي والحسابات الختامية بل لابد له من بيانات إضافية تساعده في إجراء عمليات التحليل، وبشكل عام نستطيع القول أنّ المحلل المالي يحصل على البيانات اللازمة من مصدرين وهما:[1]

8-1-المصادر الداخلية للبيانات:

وتشمل البيانات الآتية:

-قائمة المركز المالي.

-قائمة الدخل.

-قائمة التدفقات النقدية.

وتعتبر كل هذه القوائم المالية بيانات محاسبية ختامية وإضافة إلى هذه القوائم يمكننا إضافة البيانات التالية:

-تقرير مدقق الحسابات.

-التقرير الختامي لأعضاء مجلس الإدارة.

-التقارير المالية الداخلية التي تعد لأغراض إدارية.

-بيانات تفصيلية عن عناصر القوائم المالية.

8-2-المصادر الخارجية للبيانات:

تعتبر البيانات الخارجية بيانات إضافية تساعد المحلل المالي ليس في التحليل مباشرة بل في عملية التقييم والتفسير لنتائج التحليل. ويمكن ذكر بعض البيانات الخارجية التي تساعد المحلل المالي وهي:

-بيانات عن حالة المنشأة وسمعتها في الأوساط التجارية.

-البيانات الصادرة في أسواق المال ومكاتب السمسرة.

-الصحف والمجلات والنشرات الاقتصادية التي تصدر عن الهيئات والمؤسسات الحكومية ومراكز البحث العلمي.

---

[1] منير شاكر محمد، اسماعيل اسماعيل، عبد الناصر نور، **التحليل المالي: مدخل صناعة القرارات**، الطبعة 2، دار وائل للنشر، الأردن، 2005، ص ص: 20-21.

-المراسلات مع العملاء.

-المكاتب الاستشارية.

9-أدوات التحليل المالي:

تعبر أدوات التحليل المالي عن مجموعة الأساليب المستخدمة من قبل المحلل المالي لكي يتمكن من تقييم أداء المنشأة، وتنقسم إلى:

-تحليل التغير والاتجاه، ويتم تنفيذه من خلال:

- التحليل الرأسي.
- التحليل الأفقي.

-تحليل النسب المالية *.

تحليل التغير والاتجاه:

يهدف تحليل الاتجاه بشكل أساسي لتحديد مدى التحسن أو التراجع الذي طرأ على وضع الشركة خلال فترة زمنية معينة، ولتحليل الاتجاه العام لشركة ما لابد من توفر قوائم مالية لأكثر من عام ومن ثم القيام بتحليلها ومقارنة النتائج لإعطاء حكم على أداء الشركة خلال تلك الفترة[1].

ويعتبر تحليل التغير والاتجاه الخطوة التحليلية الأولى التي يقوم بها المحلل المالي للقوائم المالية، وينفذ هذا التحليل من خلال الشكلين الآتيين:[2]

أولا-التحليل الرأسي:

يعني التحليل الرأسي دراسة عناصر ميزانية واحدة من خلال إظهار الوزن النسبي لكل عنصر من العناصر في الميزانية إلى مجموع الميزانية أو إلى مجموع المجموعة التي ينتمي إليها، أي تحويل الأرقام المطلقة الواردة في الميزانية إلى نسب مئوية، وهذا يعني أنّ مجموع الميزانية سيتحول إلى رقم مئوي مساوٍ ل 100% في كلا الطرفين. أمّا إذا نسبت العناصر إلى المجموعة التي تنتمي إليها عندئذ يصبح مجموع كل مجموعة مساوٍ للرقم 100%. عملية نسب العنصر في الميزانية إلى مجموع الميزانية أو إلى مجموع المجموعة التي ينتمي إليها يعود إلى غاية التحليل فيما إذا كانت موجهة لمعرفة الوزن النسبي لكل عنصر من المجموعة التي ينتمي إليها أم الإثنين معا.

---

[1] عهود عبد الحفيظ علي الخصاونة، **مبادئ الإدارة المالية**، الطبعة 1، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص:82.

[2] منير شاكر محمد، اسماعيل اسماعيل، عبد الناصر نور، 2005، مرجع سبق ذكره، ص ص: 39-40.

*سيتم التطرق إلى النسب المالية بالتفصيل في الفصل الثالث.

ثانيا-التحليل الأفقي:

التحليل الأفقي يعني دراسة التغيرات الحادثة في عناصر القوائم المالية على مدى عدة فترات زمنية ولذلك يدعى بالتحليل المتحرك وهو أفضل من التحليل الرأسي الذي يقتصر على دراسة العناصر التي تظهر في القوائم المالية لفترة زمنية واحدة وتحليل العلاقات بينها.

ويتم حساب اتجاه التطور وفقا للمعادلة الآتية:

$$\frac{\text{قيمة العنصر في سنة المقارنة}}{\text{قيمة العنصر في سنة الأساس}} * 100$$ وتدعى معادلة الأرقام القياسية

وناتج هذه المعادلة هو نسبة التغير في كل عنصر بالزيادة أو النقصان، حيث أنّ اختيار سنة الأساس له أهمية كبيرة على صحة ودقة دراسة اتجاهات التطور، حيث لابد عند اختيار سنة الأساس من مراعاة الاعتبارات الآتية [1]:

-الابتعاد عن التحير الشخصي، أي أنّ لاتخضع عملية اختيار سنة الأساس للاختيار الشخصي.

-اختيار سنة أساس تتصف بأنّها طبيعية، أي لم يمر عليها ظروف استثنائية سواءً إيجابية أو سلبية.

-أن لا تكون سنة الأساس متقادمة أو بعيدة، خاصة وأنّ عالمنا يتميز بسرعة التغير والتطور في الظروف الاقتصادية أو طرق الإنتاج أو الأذواق.

ويمكننا تجاوز هذه المشكلة إن وجدت بجعل سنة الأساس مكونة من متوسط بيانات عدة سنوات.

---

[1] منير شاكر محمد، اسماعيل اسماعيل، عبد الناصر نور، 2005، مرجع سبق ذكره، ص:40.